المؤشر السعري
5990.54
بتغير قدره
+45.17
0.76%

«الطيران المدني»: بدء مشروع تحديث الواجهات الخارجية لمبنى مطار الكويت

قامت الادارة العامة للطيران المدني امس بالتوقيع على عقد تنفيذ مشروع تحديث وتطوير التكسيات الخارجية لمبنى الركاب بمطار الكويت الدولي من قبل احدى الشركات المتخصصة.

وقال رئيس الادارة العامة للطيران المدني فواز عبدالعزيز الفرح لـ «كونا» ان أعمال هذا المشروع ستشمل تحديث جميع الواجهات الخارجية لمبنى الركاب الحالي الذي مضى على انشائه نحو 34 عاما «لابراز الواجهة الحضارية لمطار الكويت الدولي واضفاء شكل جمالي جديد عليه».

حضر توقيع العقد كبار المسؤولين في الادارة العامة للطيران المدني.

خلال ورشة عمل أعدتها حول الآثار المترتبة على عدم الالتزام بتطبيق القانون

«الشركات الاستثمارية» بحثت أساليب تطبيق قانون الضرائب الأميركي الجديد

جانب من انعقاد ورشة العمل في اتحاد الشركات الاستثمارية (أسامة أبوعطية)

عقد اتحاد الشركات الاستثمارية ورشة العمل امس لمناقشة قانون الضرائب الاميركي الجديد وتحديات التطبيق والآثار المترتبة على عدم الالتزام بهذا القانون حيث شارك فيها فؤاد دوجلاس الشريك والمدير لشركة برايس وترهاوس كوبرز (الشطي وشركاه)، وشريف شوقي شريك الضرائب في برايس وترهاوس كوبرز (الشطي وشركاه) بآرائهما حول مدى تأثير القانون الجديد ليس فقط على العمل في الكويت ولكن على جميع المؤسسات العاملة حول العالم بحلول عام 2013، كما قاما بمناقشة اساليب تطبيق القانون الجديد في المؤسسات بأكثر الطرق كفاءة لتجنب المخاطر والتكاليف التي قد تؤثر على المؤسسات في حال عدم الالتزام بالقانون.

حيث اوضحا من خلال ورشة العمل ان وزارة الخزانة الاميركية ومصلحة الضرائب الاميركية قامت باصدار دليل ارشادي للمؤسسات المالية غير الاميركية والجهات الاميركية المنوط بها اقتطاع الضريبة لتنفيذ احكام قانون الضرائب الاميركي الجديد على الحسابات الاجنبية.

واكدا من خلال الورشة ان الغرض من هذا القانون في الاساس هو التأكد من ان دافعي الضريبة الاميركيين يقومون بالتزاماتهم بشأن الافصاح على النحو المنصوص عليه في القوانين الضريبية الاميركية، موضحين انه بمجرد تطبيق قانون الضرائب الجديد فإن المؤسسات ستتجنب التعامل مع غير الملتزمين بالقانون، نظرا للتكاليف التي ستترتب على عدم الالتزام ، والتي ستتضمن اقتطاع نسبة 30٪ ضريبة على الدفعات للمؤسسات المالية غير الملتزمة بالقانون وفقدان العملاء وجهات تعامل اخرى نظرا لفرض الاقتطاع الضريبي والاضرار المحتملة فيما يخص سمعة الشركات غير الملتزمة.

واكدا ان هناك جدولا زمنيا مرحليا لتنفيذ القانون الجديد، لكن للحد من آثار قانون الضرائب الاميركي الجديد، يلزم ان تكون المؤسسات المالية ملتزمة بالقانون ابتداء من 1 يوليو 2013، ومع ذلك، فقد بدأ السعي لتنفيذ القانون الجديد في بعض الدول، منها استراليا وماليزيا والصين واليابان، مقابل فرنسا والمانيا وايطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة التي قامت باصدار بيانا مشتركا يوضح انها في طور الوصول لنهج مشترك لتنفيذ القانون المذكور من خلال القيام بعملية الافصاح على المستوى المحلي ومن ثم تبادل المعلومات وفقا للمعاهدات الثنائية القائمة.

ووصف كل من دوجلاس وشوقي قانون الضرائب الاميركي الجديد بأنه «مثير للجدل» و«مكلف» و«متضارب»، لذلك وللتعامل مع الاستفسارات والقضايا والمخاوف التي تحيط بتنفيذ القانون الجديد، فقد تم اعداد تلك الورشة من خلال اتحاد الشركات الاستثمارية بالتعاون مع برايس وترهاوس كوبرز (الشطي وشركاه).

وذكرا ان الآثار المترتبة على تشريع الضرائب الاميركي الجديد واسعة ومن المتوقع ان يكون له تأثير على جميع المؤسسات المالية بما فيها الشركات الاستثمارية والبنوك ومديرو الاصول والصناديق الاستثمارية وشركات التأمين في الكويت، ووفقا لمتطلبات القانون الجديد فإنه يتعين على اى مؤسسة تتعامل مع عملاء واستثمارات اميركية في اي مكان في العالم، الحصول على معلومات عن كل شخص ومستثمر لديه حساب وذلك لتحديد «الحسابات الاميركية» وما اذا كانت تلك المؤسسات ملتزمة باجراءات التحقق والعناية الواجبة وكذلك رفع تقرير بمعلومات معينة سنويا لمصلحة الضرائب الاميركية.

واشار إلى ان القانون الضريبي الجديد يتطلب من المؤسسات الحصول على تفويض خاص من العملاء حيث تمنع القوانين المحلية الاتصال والافصاح لصالح مصلحة الضرائب الاميركية، ولذا فقد يتطلب ذلك ادخال تعديلات على القوانين واللوائح في الكويت لكي يتم الوفاء بتلك المتطلبات المنصوص عليها في قانون الضرائب الاميركي الجديد على الحسابات الاجنبية، موضحين انه قد تكون تكاليف عدم الالتزام بالقانون الجديد كبيرة، حيث ان مدى الالتزام بالقانون المذكور سيصبح عاملا مهما في اتخاذ قرارات ممارسة الاعمال مع اي فرد او جهة في العالم وليس فقط مع الولايات المتحدة.

● محمود فاروق

إيوان: زيادة الطلب على خدمات «بيتك ـ تركيا»

أفق ايوان

أكد الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي التركي (بيتك ـ تركيا) أفق ايوان، ان إقرار تركيا لقانون يسمح للأجانب بتملك العقارات في السوق التركي، ساهم في زيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها «بيتك ـ تركيا» لتمويل شراء الكويتيين والخليجيين للعقارات التركية، لاسيما في ظل التسهيلات الواسعة التي يمنحها القرار الجديد للمستفيدين، ورغبة عدد كبير من المستثمرين الكويتيين والخليجيين بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف ايوان في تصريح صحافي، ان: «بيتك ـ تركيا» على استعداد تام لتوفير التمويل اللازم للكويتيين والمستثمرين الذين سمح لهم التشريع الأخير بشراء العقارات التركية، مشيرا إلى أن الطلب الذي يشهده قطاع العقار من المستثمرين الخليجيين في تركيا يفتح المجال أمام البنك لاستثمار خبراته الواسعة في مجال التمويل لخدمة عملائه من الراغبين في اقتناء عقارات مناسبة في هذه السوق بتسهيلات متميزة.

وأشار ايوان إلى أن «بيتك ـ تركيا» كان قد أطلق خلال الأشهر القليلة الماضية، مجموعة من الخدمات المصرفية والتمويلية المتميزة للكويتيين المستثمرين والمصطافين في تركيا، من بينها تمويل شراء العقارات، وهي الخدمات التي لقيت ومازالت تلقى استحسانا وقبولا كبيرين، مشيدا في هذا الصدد بالتشريع الأخير للبرلمان التركي الذي ينظم إصدار الصكوك، الأمر الذي يضفي زخما قويا على سوق التمويل ويساعد الشركات الراغبة في الدخول للسوق التركي أو تلك التي تعتزم توسيع أعمالها هناك.

وقال ايوان: «بيتك ـ تركيا» يعمل وفق إستراتيجية تقوم على ربط الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بتركيا والدول المجاورة لها، من خلال شبكة علاقات اقتصادية وتعاون تجاري واستثماري، يعزز العلاقات بين الجانبين، ويساهم في تحقيق التقارب بين الشعوب، ويعزز الأواصر لما للعلاقات الاقتصادية من أهمية وأولوية في حياة الشعوب حاضرا ومستقبلا.

«تمويل خليج» يقترب من شراء نادي ليدز الإنجليزي

أعلن بيت التمويل الخليجي (تمويل خليج) في بيان له صدر أمس عن أن شركة «جي اف اتش كابيتال ليميتد»، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبيت التمويل الخليجي، قامت بتوقيع اتفاقية حصرية لقيادة وترتيب عملية استحواذ شركة ليدز سيتي هولدينجز، وهي الشركة الأم لنادي ليدز يونايتد لكرة القدم.

وذكر البيان انه تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لدراسة صدرت أخيرا من مؤسسة ديلويت، يعتبر نادي ليدز يونايتد لكرة القدم أحد أفضل الأندية المدعمة في كرة القدم الإنجليزية، حيث يتمتع بأعلى متوسط حضور يومي لمبارياته يفوق معظم فرق الدوري الممتاز. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع نادي ليدز يونايتد بقاعدة جماهيرية عريضة وسجل حافل من النجاحات التي حققها على مدى الأربعين عاما الماضية.

مما يذكر أن فرق كرة القدم في إنجلترا حققت أخيرا قفزة كبيرة في إيراداتها من جراء إعادة التفاوض بشأن حقوق البث، ويتوقع اعتبارا من الموسم القادم، أن يحصل كل فريق في الدوري الممتاز على ما لا يقل عن 60 مليون جنيه إسترليني نتيجة لزيادة حقوق البث. كما سيستفيد فريق ليدز يونايتد من هذه الميزة في حال صعوده إلى الدوري الممتاز.

وأوضحت الشركة في بيانها أنه بالنظر إلى شرط السرية، ليس بالإمكان تقديم مزيد من التفاصيل حول الشروط التجارية للصفقة.

وكانت تقارير صحافية من جريدة يوركشير بوست أمس الأول قد أفادت بسعي بيت التمويل الخليجي لإبرام صفقة لشراء نادي ليدز يونيتد الانجليزي، وأكدت المصادر أن الصفقة وصلة إلى مراحل متقدمة ومن ناحية أخرى قال كين بيتس رئيس النادي إن ممثلين عن المجموعة قد حضروا الاجتماع، ووصفوا الاجتماع بالمثمر.

«بيتك»: «التمييز» توقف نفاذ الحكم الخاص بخضوع البنك لقانون الرسوم لحين الفصل في الطعن

أوضح بيت التمويل الكويتي في بيان له أمس أن القضية التي رفعها ضد وزير المالية الكويتي وآخرين بشان عدم خضوع «بيتك» لقانون الرسوم رقم 2009/8 والمطعون عليها بالطعن بالتمييز رقم 752/ 2012 فقد صدر قرار محكمة التمييز بجلسة الأمس بوقف نفاذ الحكم لحين الفصل في موضوع الطعن بالتمييز. وكان قد أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) منذ يومين تقريبا أنه وبخصوص الدعوى رقم 2007/983 إداري المرفوعة من «بيتك» ضد وزير المالية بصفته بطلب الحكم بإلغاء قرار وزارة المالية بشأن تحديد القيمة الايجارية لمجمع المثنى واستمرار العقد لمدة مماثلة للمدة السابقة وبذات الشروط من حيث المدة والقيمة وقد صدر الحكم فيها بجلسة2010/6/14 في الدعوى الأصلية بقبولها شكلا ورفضها موضوعا. وفى الدعوى الفرعية بإلزام المدعى عليه فرعيا بإخلاء العقار موضوع النزاع مع إلزامه المصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة. وأوضح «بيتك» أنه كان قد طعن على الحكم المذكور بالاستئناف رقم 2010/1345 إداري وصدر الحكم برفضه في جلسة يوم أمس الأحد الموافق 23 سبتمبر الجاري. وأشار «بيتك» في بيان له على الموقع الرسمي للبورصة إلى أن ما انتهى إليه الحكم لا تأثير له على المركز المالي للبنك باعتبار أنه يدخل ضمن الاستثمار المعتاد للبنك في المجال العقاري، لافتا إلى أنه يدرس حاليا مدى إمكانية الطعن على الحكم من عدمه فور إيداع أسبابه.

«الأمان» تؤكد عدم إسناد دراسة الاندماج مع «بيت الأوراق» لمكتب استشاري حتى الآن

أوضحت شركة الامان للاستثمار في بيان لها اليوم انه بتاريخ 16 يوليو 2012 أعلن سوق الكويت للاوراق المالية عن رغبة شركة بيت الاوراق المالية بالاندماج او الاستحواذ على شركة الامان للاستثمار.

وأضاف بيان الشركة على موقع البورصة الالكتروني انه قد قامت كل من شركة الامان للاستثمار وبيت الاوراق المالية بالتخاطب مع مكاتب استشارية لتزويدها بتكلفة الدراسة المزمع اعدادها ونطاق الاعمال التي ستقوم بها تلك المكاتب في هذا الشأن، ولم يتم اسناد الامر حتى تاريخه لاي من هذه المكاتب.

شعشاعة: غياب نظم الأمن والسلامة بالقطاع النفطي ناقوس خطر يجب الانتباه إليه

أكد المدير العام والشريك المسؤول لشركة «العيبان والقطامي جرانت ثورنتون» للاستشارات الاقتصادية ووكلاء الملكية الفكرية طارق شعشاعة أن مشكلة نظم واحتياطات الأمن والسلامة المهنية تكمن في عدم تطبيقها أو عدم تفعيلها بالمستوى المطلوب، مدللا على ذلك بكثرة الحوادث في قطاع النفط وخصوصا في الفترة الاخيرة. وقال شعشاعة:: إنه لابد من مراجعة جميع ملفات شركات المقاولات التي تشرف على عمليات الصيانة الدورية ومراجعة جميع الأعطال الفنية على مختلف المصافي البترولية في البلاد في مؤسسة البترول الكويتية، وأشار الى أن هناك العديد من الشركات المخالفة لتعليمات الأمن والسلامة مع الإصرار على عدم التقيد بما جاء في بنود العقود المبرمة بين هذه الشركات والمؤسسة في ظل المشاكل التي نشهدها بالمصافي والمنشآت النفطية على فترات متفاوتة، مما يعطي مؤشرا بالغ الخطورة قد ينقلنا الى واقع خطير لا تحمد عقباه.

ولفت شعشاعة إلى أن آلية الرقابة على منهجية الشركات المتعاقد معها يجب ان تتسم بالشدة مع البعد عن المحسوبية والواسطة وتفعيل وتطبيق القرارات الصادرة عن مؤتمرات منظمة العمل العربية المتعلقة بتوفير الحماية في أماكن العمل، وخاصة ما عالجه قانون العمل رقم 6 لعام 2010 إذ تضمن بنودا ونقاطا أساسية تركز على توفير الحماية لفئة العمال في أماكن العمل.

وقال شعشاعة: إنه للأسف هذه القرارات غير مفعلة بالشكل المطلوب، وهذه المؤتمرات والدراسات والقوانين والتشريعات التي تكفل السلامة المهنية للعامل والموظف كثيرة ولكن أغلبها يظل حبرا على ورق، وبين ان المسؤولية تقع على كل من الحكومة بصفتها المشرع والمراقب.. والشركات بصفتها المطلوب منها توفير احتياطات الأمن والسلامة لعمالها الذين تشغلهم، وكذلك تقع مسؤولية على المؤسسات الاعلامية وجمعيات النفع العام المعنية بالتوعوية ورصد الانتهاكات وتسليط الضوء عليها ومتابعتها، وأضاف شعشاعة أن هناك ضرورة لتشجيع الموظفين والعمال بالقطاع النفطي على الالتزام بهذه القواعد والنظم وتطبيقها، وقال: ان ذلك يتم عن طريق توعيتهم بخطورة عدم الالتزام بالاحتياطات الأمنية على الصحة والسلامة المهنية، وحثهم على ذلك بشتى السبل وإيقاع المخالفات بحق من لا يلتزم بها من العمال والموظفين وإدراج هذه المخالفات ضمن اللوائح الداخلية تحت بند الجزاءات.

طارق شعشاعة

خطة التنمية ستقود الكويت إلى مرحلة جديدة من البناء والتعمير

الخياط: أسعار العقارات في طريق الصعود وسط تزايد الطلب

يوسف الخياط

إجمالي العقارات المتداولة عقوداً ووكالات بلغ 944,3 مليون دينار موزعة على 2790 صفقة

أكد رئيس مجلس ادارة شركة الفرقدان الإقليمية يوسف الخياط ان الأزمة أثرت على جميع الشركات والاستثمارات وخاصة العقارية منها إلا أن الاختلاف في الاستراتيجيات المتبعة من قبل الشركات جعلت تأثيرات الأزمة بنسب متفاوتة من شركة لأخرى وهو ما تأكد لدينا من اننا نجحنا في تجاوز الأزمة المالية وهو الأمر الذي يمكن ترجمته من خلال الأداء الجيد الذي تحقق. وقال الخياط ان خطة التنمية التي أقرها مجلس الأمة طالما انتظرها القطاع الخاص المحلي بفارغ الصبر، مبينا انها تحتاج الى تعاون كبير من جميع الأطراف لتتحول الى ارض الواقع.

وأوضح أن الشركة وضعت خطة عمل جديدة قائمة على تنفيذ مجموعة من الاستثمارات الجديدة خلال المرحلة المقبلة بالتعاون مع مستثمرين استراتيجيين فيها، مؤكدا ان الاستثمار العقاري في بعض البلاد العربية له طابع خاص وأوضح ان خطة التنمية ستقود الكويت الى مرحلة جديدة من البناء والتعمير طالما انتظرها القطاع الخاص المحلي بفارغ الصبر ولكن الأمر يحتاج لمجهود كبير من جميع الأطراف وتعاونا اكبر من الجهات الحكومية حتى تدخل هذه الخطة لحيز التنفيذ.

وبيّن الخياط ان هناك شركات كبيرة لها باع طويل داخل السوق المحلي، وساهمت في نهضة البلد خلال الفترة الماضية، فالأولى أن تعطى الأولوية لهذه الشركات لما لها من خبرات في المجالات المختلفة ورأى أن الشركات غير القادرة على ضمان استمراريتها لضعف هياكلها المالية عليها البحث عن حلول وعلاجات مناسبة كالاندماج، مؤكدة على ضرورة أن تنظر الدولة إلى الاستماع إلى وجهة نظر غرفة التجارة والصناعة واتحاد شركات الاستثمار واللذين لديهم رؤية واضحة أكثر لكل مشكلات قطاع الشركات الاستثمارية.

وقال ان التوترات السياسية تؤثر سلبيا وبشدة على البورصات وهو ما يؤثر بدوره على شركات الاستثمار عموما باعتبارها على رأس قائمة المتداولين في السوق وأكد أن الهدف من انشاء هيئة أسواق المال هو تطبيق القواعد والنظم التي تحمي مصالح المتداولين والمستثمرين وشركات الاستثمار من اي ممارسات غير مقبولة، مشيرة الى أن قيام هيئة أسواق المال سوف يؤول في النهاية إلى خدمة مصالح شركات الاستثمار والمتداولين على حد سواء.

وأكد على اهمية إعادة جدولة القروض قصيرة المدى التي حصلت عليها الشركات لتنفيذ مشاريع كبرى ولابد من التأكيد على أهمية أن يحث «بنك الكويت المركزي» البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية على إعادة جدولة القروض قصيرة المدى والتي حصلت عليها الشركات العقارية لغرض تمويل مشاريع كبرى تنموية تنفذ في سنوات طويلة، بحيث تتم إعادة جدولة تلك القروض على مدد لا تقل عن خمس سنوات، حتى تستطيع الشركات تسديد ما عليها من التزامات، لاسيما أنها لجأت للتعامل مع القروض قصيرة المدى لعدم وجود أدوات تمويلية طويلة المدى للمشاريع العقارية الكبرى التي تحتاج إلى عشرات الملايين من الدنانير، الأمر الذي أوقع الشركات في ورطة في ظل الأزمة المالية الحالية التي قلصت من حجم تسويق المشاريع وخفضت من إيرادات الشركات.ان سوق العقار الكويتي شهد خلال الربع الثاني من العام الحالي 2012 نشاطا ملحوظا، فقد أشارت البيانات المتوافرة من وزارة العدل، إدارة التسجيل العقاري والتوثيق الى ارتفاع إجمالي قيمة وعدد الصفقات المبرمة للعقارات المبيعة خلال الربع الثاني من عام 2012، حيث بلغ إجمالي قيمة العقارات المتداولة في السوق (عقودا ووكالات) نحو 944,3 مليون دينار موزعة على 2790 صفقة مقابل نحو 899,3 مليون دينار موزعة على 2659 صفقة للربع الأول من عام 2012، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 45 مليون دينار وعدد 131 صفقة خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 5٪ و4,9٪ للقيمة ولعدد الصفقات على التوالي.